

State of Kuwait



دولة الكويت
٢٠١٦/١٤/١٥
٦

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح
مرزوق خليفة الخليفة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
و يعز على السادة الأعضاء

اقتراح بقانون

بإلغاء القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥

في شأن البصمة الوراثية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠١ بشأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه



State of Kuwait

دولة الكويت

(مادة أولى)

يلغى القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإلغاء القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥

في شأن البصمة الوراثية

صدر القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية في يوليو ٢٠١٥ والذي بموجبه ألزم جميع الأشخاص الخاضعين لأحكامه بإجراء فحص البصمة الوراثية مع توقيع الجزاء على كل من يخالف أحكامه بالامتناع عن إعطاء العينة اللازمة لإجراء الفحص متى طلب منهم ذلك ، كما نص القانون على أن تسري أحكامه على جميع المواطنين والمقيمين والزائرين وكل من دخل الأراضي الكويتية.

الأمر الذي جعل القانون عرضة لنقد واسع النطاق في الأوساط الإعلامية والسياسية والقانونية والطبية لأنه يشكل انتهاكاً للحرية الشخصية وفق نص المادة (٣٠) من الدستور التي تنص على أن " الحرية الشخصية مكفولة " كما يشكل خروجاً عن الأعراف الطبية التي تحظر أخذ عينات طبية من أي شخص دون رضاه.

بالإضافة إلى وجود شبهة استغلال هذه البصمة لأغراض غير التي نص عليها القانون في شأن تحديد ذاتية مرتكبي الجرائم أو المشتبه بهم جنائياً .



State of Kuwait

دولة الكويت

لذا روي التقدم بهذا الاقتراح بقانون بإلغاء القانون المشار إليه أعلاه ولن يحدث ذلك الإلغاء أي فراغ تشريعي لأن النظم الحالية المعمول بها في البلاد تتيح أخذ البصمة الوراثية لتحديد ذاتية مرتكبي الجرائم والمشتبه بهم والجثث المجهولة .